مجلة أبحاث في العلوم التربوية والإنسانية والآداب واللغات، المجلد 02 العدد 01 بتاريخ 2021/03/15م

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

الأقليات وإشكالية التنشئة الثقافية في المجتمع العربي (دراسة نظرية سوسيوثقافية)

د.سليمة بوخيط

جامعة المسيلة الجزائر

salima.boukheit@univ-msila.dz

د.ياسمينة كتفي

جامعة المسيلة الجزائر

ketfiy@yahoo.fr

تاريخ الإيداع: 2021/02/18 م تاريخ التحكيم: 2021/02/22م تاريخ النشر: 2021/03/15م

الملخص:

تعتبر الدول العربية من أكثر المجتمعات التي تحتوي على كمّ كبير من التنوع الإثني والديني، لما تعرفه من تعايش عدد لا بأس به من الأقليات الدينية والإثنية، في مجتمعات تعتبر غالبية شعوبها مسلمون، الأمر الذي يطرح إشكالية التنشئة الثقافية والاجتماعية عند هذه الأقليات، على اعتبار أنها العملية التي تضمن من خلالها أسر الأقليات استمرار هويتها في الوجود ومحافظة أجيالها اللاحقة على خصوصيتها داخل مجتمع، يمارس عليها بطرق مباشرة وغير مباشرة الكثير من الضغوط التي من شأنها التأثير على مقومات وعناصر هذه الخصوصية، وهذا ما حاولنا تشخيصه في هذه الورقة البحثية المتواضعة، بالاعتماد على التراث النظري المتوفر حول حيثيات هذا الموضوع.

الكلمات المفتاحية: المجتمع-التنوع الإثني والديني- الأقليات-التنشئة الثقافية-الهوية.

Minorities and the problem of cultural upbringing in Arab society (Study socio-cultural theory).

Dr. SALIMA BOUKHEIT Dr. YASMINA KETFI
UNIVERSITY OF M'SILA (ALGERIA)
Salima.boukheit@univ-msila.dz ketfiy@yahoo.fr

Abstract:

The Arab countries are considered among the societies that contain a large amount of ethnic and religious diversity, given the coexistence of a good number of religious and ethnic minorities, in societies whose peoples are considered Muslims, which raises the problem of the cultural and social upbringing of these minorities,

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

considering that they are The process by which the families of minorities ensure the continuation of their identity in existence and the preservation of their privacy by subsequent generations within a society, which exerts a lot of pressures on them, directly and indirectly, that would affect the components and elements of this privacy, and this is what we tried to diagnose in this humble research paper, relying on Available theoretical heritage on the merits of this topic.
Keywords: society; ethnic and religious diversity; minorities; cultural upbringing; identity.

مقدمة:

يعتبر موضوع الأقليات، من الموضوعات ذات الإشكالات الكبيرة، والتي تعنى بها مختلف التخصصات العلمية، علم الاجتماع، علم السياسة، والأنثروبرلوجيا، لما أثاره ولازال يثيره من جدل كبير حوله من ناحية، ومن ناحية أخرى لما ينتج عنه من توافقات واختلافات وحتى تناقضات وصراعات بين مختلف المفكرين المهتمين به، وفي كل دول العالم.

ولعل من الإشكالات الكبيرة التي يثيرها هذا الموضوع، علاقته الوثيقة بمسألة التنشئة الثقافية والاجتماعية لأفراد الأقليات داخل المجتمع الذي يعيشون فيه ويتفاعلون مع مختلف مكوناته، أين تجد الأقلية نفسها مضطرة للتعايش مع ثقافة مجتمعية عامة، وفي نفس الوقت مطالبة بالحفاظ على مقومات ثقافتها الفرعية، بمكوناتها وعناصرها ومؤسساتها، والعمل على نقلها عبر أجيالها للحفاظ على وجودها وديمومتها.

حيث أن هذا الموضوع وفي ظل المتغيرات التي يعيشها العالم العربي في الوقت الراهن وعلى كل المستويات، الأمنية، الاجتماعية والثقافية وغيرها أصبح يفرض نفسه أكثر من أي وقت مضى للتشخيص والتحليل والبحث.

I-مقاربة مفاهيمية:

1-تعريف الأقليات:

-لعل من أدق التعاريف لهذا المفهوم، ما قدمته الموسوعة البريطانية: "الأقلية هي مجموعة متميزة ثقافيا أو إثنيا أو عرقيا تعيش ضمن مجتمع أكبر. وهذا المصطلح عندما يستخدم لوصف مثل هذه المجموعة، يحمل داخله شبكة من الآثار السياسية والاجتماعية"[1].

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

فالأقلية بالضرورة خاضعة لمجموعة مهيمنة ضمن المجتمع. ووصف التبعية أو الخضوع –أكثر من كونه عدديا– هو الأصل في التعريف والخصيصة الأساسية المعرّفة لهذه المجموعة[2].

مصطلح الأقلية يأتي مرتبطا في العادة بالإثنية أو الدينية أو العرقية للدلالة على نوع هذه المجموعة وشكل التحدي الذي تعايشه في مجتمعاتها. وفي العادة يُطلق مفهوم الأقلية الإثنية أو الدينية على الجماعات المستوطنة في مجتمع ما (تملك حق المواطنة) لكنها أقل عددا –وفي الغالب– تعاني من التمييز العنصري أو الديني في بعض حقوقها[3].

2–مفهوم الأقليات:

يواجه الباحثون صعوبة بالغة في تحديد مفهوم حصري للأقليات لما له من تشعبات وخصوصيات تختلف من أقلية لأخرى، ولكن يمكننا أن نحدد ثلاث اتجاهات أساسية في تحديد مفهوم للأقلية.

ينظر الاتجاه الأول في تعريفاتهم للأقلية على معيار العدد أي عدد أفراد جماعة الأقلية مقارنة بباقي المجتمع، بينما يؤسس الاتجاه الثاني في تعريفاتهم للتأكيد على معيار آخر هو الوضع السياسي والاجتماعي للأقلية، أما الاتجاه الثالث فيذهب إلى الجمع بين المعيارين المتقدمين فيما يتصل بتعريف الأقلية:

–الاتجاه الأول: معيار العدد:

وينحو هذا الاتجاه في تعريفهم للأقلية إلى التركيز على معيار العدد، فاعتبار جماعة ما أقلية أم لا، يتحدد –لديهم– في ضوء نسب الكم البشري لهذه الجماعة إزاء الكم البشري لباقي المجتمع. إذن الأقلية عند هذا الاتجاه لا تعدو أن تكون جماعة عرقية متمايزة عن غالبية السكان في مجتمعها بصدد أي من مقومات الذاتية العرقية كوحدة السلاسة أو اللغة أو الدين أو غير ذلك من المقومات[4].

–الاتجاه الثاني: معيار الاستضعاف السياسي والاجتماعي:

وينحو هذا الاتجاه في تعريفهم للأقلية إلى التركيز على معيار الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي لهذه الجماعة، إذ تعد أقلية لديهم كل جماعة إثنية مستضعفة أو مقهورة من الناحية السياسية، ومفتأت على حقوقها من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية[5].

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

-الاتجاه الثالث: معيار العدد والوضع الاجتماعي:

ويذهبون بصدد تعريفهم للأقلية للجمع بين معيار العدد بمضمونه الذي أسلفنا الإشارة إليه، ومعيار الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي للجماعة بمضمونه المتقدم أيضا. إذ تتمحور تعريفاتهم حول أن الأقلية هي الجماعة العرقية ذات الكم البشري الأقل، والوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الأدنى[6].

-ونستبنى تعريف وهمان للأقلية والذي يعرفها على أنها:

"الجماعة أو الجماعات العرقية ذات الكم البشري الأقل في مجتمعها، والتي تتمايز عن غيرها من السكان من حيث السلالة أو السمات الفيزيقية أو اللغة أو الدين أو الثقافة، ويكون أفرادها مدركين لمقومات ذاتيتهم وتمايزهم، ساعين على الدوام للحفاظ عليها، وغالبا ما تكون هذه الجماعة أو الجماعات في وضع غير مسيطر في ذلك المجتمع، كما يعاني كثير منها -بدرجات متفاوتة- من التمييز العنصري والاضطهاد والاستبداد في شتى قطاعات المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية[7].

II-تصنيف الأقليات:

تصنيف الأقليات إلى أنواع يختلف على حسب الغرض من ذلك التصنيف، وسنحاول هنا أن نقوم بتصنيفين للأقليات، أحدهما يقوم على معيار "التواجد" في الإقليم أو البلد الذي هي فيه، والآخر قائم على تصنيفها انطلاقا من موقفها من مجتمع الأغلبية.

1-التصنيف الأول: معيار التواجد:

وهي على نوعين:

أ-الممتدة تاريخيا: أي أن هذا النوع من الأقليات هي ذات جذور تاريخية في البلد الذي تتواجد فيه، وتعتبر من النسيج الاجتماعي للبلد، ولكنها تختلف عنه إما في الدين أو اللغة أو العرق. ومن أمثلتها: الأكراد في العراق، والمسيحيون في سوريا، اليهود في إيران...إلخ.

ب-الوافدة: ونعني بها تلك الأقليات التي لم تتكون مع النسيج الاجتماعي تاريخيا، ولكنها وفدت إليه من خارجه، سواء بالهجرة إليه، أو نزوحا من الحروب، أو اللجوء، ثم استقرت فيه وصارت -مع مرور الزمن- من النسيج الاجتماعي للبلد الذي وفدت إليه.

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

2-التصنيف الثاني: معيار الموقف من المجتمع السائد:

الأقليات ليست ذات نموذج واحد في طبيعة علاقتهم بالأغلبية السائدة، وفي ردود أفعالهم في المواقف المختلفة. من أجل ذلك قام سعد الدين إبراهيم بتصنيف الأقليات حسب مواقفها إلى أربعة أنواع[8]:

أ-الإنصهارية:

هنا تجد الجماعة الإثنية أن خاصية أو أكثر من خصائصها الهيكلية (الدين أو السلالة أو الثقافة) تؤدي إلى عدم قبولها أو مساواتها مع الأغلبية بشكل كامل، وقد تخلص إلى أن تفردها بهذه الخصائص الهيكلية هو المسؤول عن التعصب ضدها والتفرقة في معاملتها من جانب الأغلبية أو الجماعات الإثنية الأخرى.

وطبقا لهذا الاستقراء يصبح هدف الجماعة مزدوجا: أولا، أن تتخلى بقدر الإمكان عن الصفات المميزة لها (مثل ثقافتها أو لغتها أو ديانتها الأصلية)، وثانيا، أن تتبنى كل الخصائص الهيكلية للأغلبية أو لجماعة إثنية أخرى تعتبرها أكثر حظا وأعلى مكانة في المجتمع.

ب-الاندماجية:

عملية الاندماج الإثني هذه تفترض أن الجماعات الداخلية فيها متقاربة في السلطة والمكانة، ولا تشعر إحداها بالاستعلاء والتفوق على الجماعة أو الجماعات الأخرى، لذلك لا تقف بينهم حواجز قوية في التفاعل المكثف والاستعارة الحضارية والثقافة بين الواحدة والأخرى.

ج-التعددية:

وهذا النوع من الأقليات يهدف إلى احتفاظ كل جماعة بخصوصياتها الإثنية، مع المساواة في الحقوق السياسية والمدنية، ويطلق على مذهب هذه الإيديولوجيا مذهب "التعددية" والذي ينطوي على رفض الذوبان والاندماجية والانفصالية السياسية والاستعلائية في آن واحد، ومن ناحية أخرى تؤمن هذه الأيديولوجيا بقيمة الخصوصية الإثنية، وبالتنوع الحضاري في إطار وحدة المجتمع السياسي.

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

د-الاستعلائية:

بعض الأقليات لأسباب متعددة – قد تنمّي بين أفرادها نزعة التفوق والاستعلاء على غيرها من الجماعات التي تعيش معها في نفس المجتمع، وفي نفس الوقت تدرك هذه الجماعة ذات الشعور الجمعي الاستعلائي أن مصالحها تملي عليها البقاء والتعايش في نفس المجتمع السياسي مع جماعات إثنية أخرى، وانطلاقا من ذلك تتبلور أيديولوجية صريحة أو ضمنية تؤمن بالتعايش مع عدم المساواة.

والأمثلة البارزة للحركات الإثنية الاستعلائية في الوقت الحاضر هي الصهيونية في فلسطين، والعنصرية في الولايات المتحدة وتلك التي هيمنت في جنوب إفريقيا حتى أوائل التسعينات من القرن الماضي.

III-الأقليات في القوانين والمواثيق الدولية:

ابتدأ الاهتمام العالمي بموضوع الأقليات، في أواسط القرن العشرين مع نهاية الحربين العالميتين ونيل كثير من الدول المستعمرة استقلالها، وبدأ ظهور إشكالية الإثنيات المختلفة والمتباينة دينيا أو عرقيا، وبالذات على الصعيد السياسي. وتلا ذلك الكثير من التطورات على الساحة الدولية عبر السنين.

وقد مرّ الاهتمام العالمي بالأقليات (ممثلا في المعاهدات الدولية) بثلاث مراحل أساسية، وهي[9]

1-المرحلة الأولى:

وهذه المرحلة بمثابة تمهيد للاتفاقيات الدولية حول الأقليات، ذلك أن كل الاتفاقات التي أبرمت كانت على صعيد وطني أو إقليمي فحسب، فبعد الحرب العالمية الأولى أبرمت اتفاقات خاصة بين الحلفاء من جهة وكل من بولندا وتشيكوسلوفاكيا وصربيا –كرواتيا ورومانيا واليونان من جهة أخرى، تلتها اتفاقات بين عدد آخر من الدول كالسويد وفنلندا، وألمانيا وبولندا، ولتوانيا والحلفاء، فضلا عن إعلانات صادرة عن كل من ألبانيا ولتوانيا ولاتفيا وإستونيا والعراق، لها صفة إلزامية، وقدمت إلى مجلس عصبة الأمم.

2-المرحلة الثانية:

أ-ميثاق الأمم المتحدة سنة 1945: الذي نصت المادة الأولى منه على مقاصد الأمم المتحدة ومن بينها (فقرة 3) التي تنص على: "تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك إطلاقا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء".

ب-ولم تفلح الاقتراحات الداعية إلى إدراج حكم بشأن الأقليات في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948 الذي لم يشتمل على أي إشارة إلى الأقليات، ولكنه أكد مبدأ عدم التمييز وتوسع فيه. وكذلك الحال في الصكوك الإقليمية لحقوق الإنسان، إذ نصت على عدم التمييز.

الاتفاقية الأوروبية، والميثاق الاجتماعي الأوروبي، والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (منظمة الحقوق الإفريقية)[10].

وإذا أخذنا على سبيل المثال الاتفاقية التي عقدت سنة 1950، نجد أن المادة (14) منها تنص على أنه: "لا تخضع ممارسة الحقوق والحريات التي تنص عليها هذه الاتفاقية لأي تمييز أساسه الجنس، أو العرق، أو اللون، أو اللغة، أو الدين، أو الآراء السياسية، أو أية براء أخرى، أو الأصل الوطني والاجتماعي، أو الانتماء إلى أقلية وطنية، أو الثروة، أو المنشأة، أو أي وضع آخر".

وهذه الاتفاقية وإن كانت قاصرة على الدول الأوروبية، إلا أنها تمتاز بأنها شملت على آلية عملية يفتقدها الإعلان العالمي، مثل: إنشاء محكمة أوروبية لحقوق الإنسان، وإعطاء الفرد حق مقاضاة الدول، وشمول الحماية للأجانب المقيمين.

3-المرحلة الثالثة:

بدأت هذه المرحلة بإصدار إعلان 1992، وكانت اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات بدأت سنة 1971 القيام بدراسة خاصة عن حقوق الأقليات الجنسية والدينية واللغوية أتمتها سنة 1977، وتقدمت بتوصية إلى لجنة حقوق الإنسان باقتراح استصدار إعلان من الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وقد صدر فعلا هذا الإعلان في 1992، بالقرار رقم 135/47 المسمى "إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية، دينية ولغوية"، وتنص مواده على التمتع بالحرية الكاملة في كل المجالات لأفراد الأقلية كغيرهم من أفراد المجتمع[11].

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

IV-بعض مظاهر وجود الأقليات الدينية والإثنية في المجتمع العربي:

يقع العالم العربي في موقع جغرافي فريد، بين قارتين كبيرتين "آسيا وإفريقيا"، وقد شهد منذ فجر التاريخ الكثير من التحولات والأحداث على جميع الأصعدة، السياسية والاجتماعية والثقافية، مما خلق مجتمعا متنوعا وفريدا، فهذه المنطقة هي التي احتضنت الأديان السماوية الثلاثة، وكذلك فقد حوت مجموعة من الحضارات القديمة، بالإضافة للأحداث المختلفة والاستعمار، وغيرها من الأحداث.

"إن أكثر من 88% من سكان العالم العربي يتكلمون اللغة العربية وأكثر من 91% هم مسلمون. أما المسيحيون الناطقون بالعربية فيتوزعون بين: اليونان الأرثودكس، والأقباط الأرثوذكس، والنسطوريون الأشوريون، والكاثوليك، والموارنة، والكاثوليك الرومان، والكاثوليك الأقباط، والكاثوليك الكلدانيون، والبروتستانت. وهناك يهود ناطقون باللغة العربية: الربانيون، والقراؤون، والسامريون؛ وغير مسلمين وغير مسيحيين ناطقون بالعربية: اليزيدية، والبهائية"[12].

1-العراق:

في العراق يشكل الشيعة والسنة العرب الأغلبية الدينية، وهناك الأكراد، والتركمان، والمسيحيون العرب والإرانيون والصابئة. أما الأكراد فغالبيتهم العظمى من السنة، وهم يتمركزون في شمال العراق وشماله الشرقي، بجانب الشيعة واليزيدية خصوصا في جبل سنجار ومنطقة الشيخان، وهم يشكلون 18% من السكان. وفيما يشكل الإيرانيون 1.5% من السكان. يشكل التركمان 2%. أما المسيحيون العرب (فالغالبية الساحقة من الروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك) وهم أقلية ضئيلة، والمسيحيون غير العرب (النساطرة- الآشوريون "الأرثوذكس"، والكلدان "الكاثوليك"، واليعاقبة "السريان" الأرثوذكس والكاثوليك) فيشكلون 3% من السكان. والأرمن (كلهم مسيحيون) وهم أقلية ضئيلة، ثم اليهود وهم من أقدم الجاليات اليهودية في العالم وأغناهم، هاجروا كلهم تقريبا.

2-لبنان:

أمّا في لبنان فيشكل المسيحيون العرب (موارنة وروم أرثونذكس وروم كاثوليك وبروتستانت) 33% من السكان، والمسيحيون غير العرب (الأرمن "الأرثوذكس والكاثوليك والبروتستانت" والسيريان واللاتين والأقباط) 5%، كما يشكل الدروز 6%، والعلويون (كالدروز من الشيعة الباطنية)، والأكراد،

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

والترك وكل منهم يشكل نحو 1% من السكان، استغلت القوى الأجنبية وبعض القوى المحلية هذه التركيبة الطائفية المعقدة من أجل تحقيق مصالح سياسية واقتصادية، وذلك منذ القرن الثالث عشر، غير أن ذروة هذا الاستغلال ظهرت خلال الحرب الأهلية اللبنانية بين 1975 إلى 1990.

3-المغرب العربي:

في الجزائر، يشكل البربر السنة (أهمهم القبائلية والشاوية والشلوح) 26% من السكان، فيما يشكل كل من المسيحيين العرب 1% من السكان، وكذلك الإباضيون (المزابيون وهم من البربر)، (والطوارق السنة من البدو الرحل)، والمسيحيون البربر (خصوصا في جبال القبائل).

وفي المغرب يشكل البربر (مسلمون سنة أهمهم الريفيون الأمازيغ والشلوح) 36% من السكان، والطوارق (بربر من البدو الرحل) أقل من 1%، واليهود 0.2%، والأوروبيون (الغالبية الساحقة مسيحيون) 1%، والأفارقة (الزنج) أقل من 1%.

ولا يختلف الحال مع موريتانيا، التي يشكل المولدون (عرب وبربر) فيها نسبة 40%، والأفارقة (التكرور والولوف والسينينكي والفولاني) 20%، البربر (بمن فيهم الطوارق) 2.5%، غير أنه بسبب نسبة الأفارقة الكبيرة وسط السكان لا يزال الرق أحد الممارسات الاجتماعية التي تسبب مشاكل اجتماعية داخلية كبيرة، وتضر علاقات موريتانيا مع المجتمع الدولي.

4-مصر:

وفي مصر يشكل الأقباط (معظمهم من الأرثوذكس، مع أقلية من الكاثوليك وأقل منهم البروتستانت) 9% من السكان، يليهم النوبيون (بمن فيهم الكنوز وجماعات أخرى) ويشكلون 2%، والأرمن والأزروبيون واليهود ويشكلون 1%، كما يوجد بجا (ومنهم البشارية) والبربر (السيويون)، وأفارقة آخرون وغجر وهؤلاء جميعا يشكلون 3% من السكان.

5-اليمن وسلطنة عمان:

بدورها تتميز اليمن بتجانس عرقي وديني أكبر، والأقليات فيها قليلة النسبة لا تتعدى 5% من إجمالي السكان، فالإسماعليون (الإسماعلية المستعلية التي تشمل "البهرة" وتختلف عن الفرقة النزارية الآغاخانية وينتسب معظمهم إلى جبال حراز) تشكل 2% من عدد السكان، أما اليهود (من سكان

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

اليمن القدامى، وقد هاجر معظمهم إلى إسرائيل) فيشكلون 1%، والإيرانيون 1%، والهنود بقايا من عهد الاستعمار البريطاني منهم نسبة من الزرادشتيين/البارسي) 1%.

وفي سلطنة عمان يشكل الإباضيون (كبرى فرق الخوارج وأكثرها اعتدالا) 80% من السكان، فيما يشكل الآسيويون من غير العرب معظمهم من الباكيستانيين والبلوش والإيرانيين) نحو 17%، أما الأفارقة (الزنج) فيشكلون 2%.

6-سوريا:

في سوريا يشكل العلويون بكثافة في محافظات اللاذقية وطرطوس وحمص، وهم يشكلون 10% من السكان، والدروز 4%، والإسماعيليون (الفرقة النزارية الآغاخانية، أهم مراكزهم بلدة سليمة) 1%، والمسيحيون العرب (معظمهم روم أرثوذكس وروم كاثوليك وموارنة، في معظم المدن السورية ووادي النضارة، تتقاسمهما محافظتا حمص وطرطوس)، أما المسيحيون غير العرب فهم3%، والأكراد (يشكلون كثافة سكانية في المناطق الحدود بشمال سوريا لاسيما محافظة الحسكة) يشكلون 4%، والترك (وبالذات التركمان، ينتشرون في مناطق مختلفة من سوريا) فيشكلون 1%، أما الشركس 1%، فيما اليهود (هاجر معظمهم من دمشق وحلب) أقلية ضئيلة.

V-مفهوم التنشئة الثقافية:

-لغة: التنشئة من نشأ الشيء، نشئًا، ونشوءًا ونشأة، حدث وتجدد والطفل شب ونما، يقال: نشأ بني فلان أي شب فيهم والشيء عن غيره نجم وتولد[13].

والتنشئة الثقافية: عملية اجتماعية يتم من خلالها المجتمع بنقل تراثه الثقافي عبر الأجيال، وتعليمهم أساليب الحياة والتعامل، وطرق التكيف مع مختلف التغيرات الاجتماعية والثقافية، وتمكينهم من بناء منظومة للقيم والمعايير المنسجمة مع المجتمع الذي يعيشون فيه [14] .

وتمثل التنشئة أبرز جوانب التراث الثقافي للمجتمع، لأنها تتضمن الأفكار والعادات التي تثبت صلاحيتها لتشكيل أفراد المجتمع وفق التقاليد السائدة فيه، فهي ليست عملية عشوائية، بل تسير وفق معايير معينة وظيفتها مساعدة الفرد على تقبل الثقافة الخاصة بالمجتمع، وتفاعله معها[15].

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

VI-أهمية التنشئة الثقافية عند الأقليات:

تظهر أهمية التنشئة الثقافية عند الأقليات من خلال مجمل الخصوصيات التي تميزها عن المجتمع الذي تنتمي إليه وأهمها، الخصوصية الدينية، والخصوصية العنصرية:

1-الخصوصيات الدينية:

وتتضح هذه الخصوصيات بتقديم الطقوس الدينية بطريقة مختلفة وتخص نفس أصحاب الديانة الواحدة، إذ أن الشعائر الخاصة بكل فئة تمارس في أوقات معينة وبطريقة محددة، ولو قارنا في مجتمعاتنا العربية، شعائر وطقوس الجماعات المسيحية مع طرق العبادة عن المسلمين لاتضحت لنا الخصوصيات الدينية لكل فئة على حدة.

2-الخصوصيات العنصرية:

وتظهر في ممارسة بعض الأقليات الموجودة في المجتمع لأسلوب الحياة التي يعيشونها. وممارستهم لتقاليد وقيم وعادات خاصة بهم دون غيرهم في المجتمع الواحد الذي يعيشون فيه، ويظهر ذلك في بعض الأحيان بطريقة اللباس، أو طريقة الأكل، وأسلوب التحية عند المقابلة...إلخ.

كل هذه الخصوصيات التي تميز فئة عن غيرها في المجتمع الواحد، لا تجعل من تلك الفئة عنصرا غريبا وشاذا عن الجماعة بل يعتاد المجتمع على ممارسات تلك الفئة وفي بعض الحالات يمارس باقي أعضاء المجتمع مثل هذا العنصر الثقافي وينتقل ذلك العنصر من الخصوصيات إلى العموميات الثقافية فتمارسه الغالبية العظمى من المجتمع، وتصبح ضمن خارطته الثقافية السلوكية، لكنها ليست نتيجة حتمية في جميع المجتمعات[16].

VII-مؤسسات التنشئة الثقافية عند الأقليات:

تتعدد مؤسسات التنشئة الثقافية عند الأقليات كما في المجتمع الذي تعيش فيه وتتمثل أساسا في تلك المؤسسات التي تتم بداخلها عملية تفاعل اجتماعي ثقافي يرسم مختلف التوجهات الثقافية مستقبلا للفرد وأهمها:

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

1-الأسرة: باعتبارها المؤسسة التربوية والثقافية الأولى للفرد وعليه يُمارس أعضاؤها الأساسيين (الوالدان) تأثيرا واضحا على تشكيل انتماءات أو توجهات تربوية وثقافية معينة عند الأبناء ويظهر هذا بشكل أوضح عند أبناء أسر الأقليات عند مقارنتهم مع أقرانهم من أبناء المجتمع الذي يعيشون فيه.

2-وسائل الإعلام: وخاصة تلك ذات الانتماء للمجتمعات الأصلية للأفراد والتي تعمل على إشباع الحاجات النفسية والثقافية المفقودة في المجتمع الذي يعيش فيه أفراد الأقليات.

3-دور العبادة:

ثمة دور كبير وخطير لأماكن العبادة في توجيه المسار التربوي في حياة الإنسان عبر التاريخ الطويل لظهور الأديان من بدائية، وإنسانية وسماوية، وأماكن العبادة شأنها شأن أي مؤسسة تربوية أخرى تؤثر في حياة الأفراد كثيرا تربويا إلى جانب تأثيرها العقائدي والأخلاقي والسلوكي بشكل عام[17]:

أولا: دور العبادة عند المسيحيين:

جاءت التربية المسيحية بعد ظهور الديانة السماوية المسيحية على يد المسيح عليه السلام بعد أن قدم الفلاسفة اليونان والرومان ما عندهم من أفكار فلسفية تدور حول الإنسان وأفكاره وعلاقته بالآلهة والكون وما بعد الطبيعة. جاءت الكنيسة المسيحية بتهذيب الأخلاق، فوضعت مبادئها الخلقية وتعاليمها المستندة على الإرادة الإلهية وفرضت الكنيسة تربيتها الخلقية على أبناءها وأطفالها ونشأتهم منذ البداية في دور العبادة والكنائس، فكان التلاميذ يجتمعون في أوقات معينة كل أسبوع في أروقة الكنائس ليتعلموا ويتربوا تربية خلقية مسيحية، وكان للأديرة والكنائس الدور الكبير في تربية الأطفال، واستمرت على هذا الحال حتى القرن الثالث عشر الميلادي إذ أصبحت في ذلك الوقت –الأديرة- المكان الوحيد للتعليم، في مستوياته المختلفة، ومراحله المتعددة فكانت مدارس للأطفال والكبار، ودور علم وبحث علمي للكبار.

ثانيا: أماكن العبادة عند المسلمين:

إن تاريخ التربية الإسلامية يرتبط ارتباطا وثيقا بالمساجد، والحديث عن المساجد ودورها التربوي هو حديث عن المكان الرئيسي لنشر الثقافة الإسلامية، ويعتبر مسجد قباء –أول مسجد بُني في الإسلام- أول مسجد تقام فيه حلقات الدراسة والذكر وتعاليم الدين الإسلامي.

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

واستمرت حلقات الدراسة في المساجد على مر الأجيال المتعاقبة، وفي مختلف البلدان الإسلامية دون انقطاع، ولعل الدور التربوي الذي قامت به المساجد يعود إلى كون الدين الإسلامي، دين دنيوي وأخروي، دين الدنيا والآخرة، دين العبادة والعمل، بدءا بالدراسات والحلقات الدينية وانتهاء بأمور الدنيا والحياة والمعيشة كلها كانت تقدم بالمساجد أو حولها أو في باحاتها وأروقتها.

VIII-العوامل المؤثرة في التنشئة الثقافية للأقليات:

إن عملية التنشئة الاجتماعية الثقافية باعتبارها عملية تربوية تسعى إلى توجيه الفرد والإشراف على سلوكه، وتتبعه بما يناسب مجتمعه وتراثه الذي ينتمي إليه، هذه العملية تتأثر بعوامل كثيرة أهمها[18]:

1-الطبقة الاجتماعية:

إن طبقة الفرد الاجتماعية تأثر تأثيرا كبيرا في تنشئته، فطريقة الأكل واللبس، وأنماط السلوك العامة، والقيم، والعادات، والمثل، تختلف باختلاف الطبقة الاجتماعية ويمكن ملاحظة ذلك حتى في البلد الواحد، لأن أبناء الطبقة الغنية تختلف اهتماماتهم، وتطلعاتهم عن أبناء الطبقة الفقيرة كما تختلف اهتمامات وتطلعات أبناء القرية عن أبناء المدينة.. وهكذا.

2-العقيدة/المعتقد/الدين:

إن التكوين الأيديولوجي للإنسان، أو ما يسمى بالتكوين الفكري لديه، يأتي من عمق عقائدي أو ديني، فاعتناق الفرد معتقد معين، أو دين معين يطبعه بطابع خاص بأفكار هذا المعتقد أو الدين. لهذا لابد من أن تكون التنشئة مناسبة للخلفية الدينية أو العقائدية، فتنشئة الفرد المسلم تختلف عن تنشئة الفرد المسيحي، وتنشئة الفرد اليهودي تختلف عن تنشئة الفرد الهندوسي... وهكذا،.

3-البيئة الطبيعية:

يقصد بها البيئة التي يقيم بها الفرد وليس له يد في إيجادها، وتعني البيئة الطبيعية، طبيعة تكوين المنطقة التي يعيش فيها الفرد.

لأن البيئة الطبيعية تفرض مزاجا خاصا وردود فعل واستجابات معينة على سكانها، وحتى نوع المناخ السائد سواء كان باردا أو حارا أو متقلبا، يؤثر في نمط الحياة ونمط الثقافة، كما يؤثر في النمط السلوكي.

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

4-الوضع السياسي:

إن الوضع السياسي في أي منطقة يؤثر بطريقة كبيرة ومباشرة على تنشئة الأطفال فيها، فالمجتمعات الديمقراطية تطبع أبنائها بطبائع ديمقراطية وتربيتهم على حرية الرأي والفكر والإنتاج وتساوي فيما بينهم في الحقوق والواجبات، في حين أن المجتمعات التي تسير على النهج الدكتاتوري تنشئ أفرادها على الخضوع، والطاعة، والقهر، وأساليب خاصة تخدم الدكتاتور الحاكم.

5-المستوى التعليمي:

تتأثر التنشئة الاجتماعية بالمستوى التعليمي بشكل كبير سواء كان ذلك على مستوى الفرد التعليمي أو مستوى الأسرة التعليمي، أو مستوى المجتمع بشكل عام، أو حتى مستوى الحي الذي يقيم به الفرد. ويعني مستوى التعليم المستوى الذي وصلت إليه العائلة أو كبارها وما يقرؤون، والصحف التي يقرؤونها، والمكتبات الأسرية، والكتب المستخدمة، وحتى برامج الإذاعة والتلفزيون التربوية والتعليمية التي يسمعونها ويشاهدونها.

مشكلة التنشئة الدونية عند الأقليات:

يعزز المجتمع العام هذا النوع من المشكلة التنشيئية. تحديدا عندما يضم المجتمع العام أقليات قومية وعرقية وطائفية منبوذة أو طبقة اقتصادية فقيرة بشكل مدقع إذ تقوم هذه الأقليات بتنشئة أبنائهم على أنها لا تمثل أغلبية المجتمع بل أقلية مضطهدة ينظر إليها نظرة دونية مزدرية، بذات الوقت تكسبه المعايير والقيم السائدة في المجتمع العام والنظام الاجتماعي السائد في المجتمع.

بتعبير آخر يصوغ هذا النوع من التنشئة صورة الأقلية عن ذاتها وكأنها مسجونة وراء قضبان، سجن كبير وضعها فيه مجتمعها الكبير فتتبلور ذاتا دونية لا بسبب تنشئة الأبوين له على هذا النمط بل نظرة مجتمعه الكبير له بأنه من أقلية متدنية على السلم الاجتماعي وأن والديه يحملان نفس الصورة عن ذاتهما وهكذا، وهذا يعني أن الخلل التنشيئي يكمن في نظرة المجتمع الكبير الاستعلائية لجماعته الأقلية وليست بسبب عيوب أو أخطاء أبويه في تنشئته له أو أنهم وُلدوا في ثقافة فرعية موصومة بالانحراف من قبل المجتمع[19].

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

فهذه المشكلة التنشيئية تكون مقترنة مع جماعة الأقلية (التي ينتمي إليها المنشأ) عرقيا أو قوميا أو طائفيا تشغل درجة دنيا على التدرج الاجتماعي لا يُنظر إليها نظرة محترمة من قبل الأغلبية، مولدةً شعورا منحطا غير سوي عند المنشأ لا تعكس حالة مستوية أو سوية سببها التنشئة الاجتماعية، ومصدرها نظرة الأغلبية الاجتماعية السائدة في المجتمع العام لأقلياته.

خاتمة:

إن المجتمعات العربية بحكم تاريخها وموقعها ومكانتها، من أكثر المجتمعات التي تحتوي على تنوع إثني وديني واسع، وفي نفس الوقت تعتبر من أكثر المجتمعات التي تطرح فيها إشكالية التنشئة الثقافية بين الأقليات، بالنظر للتغيرات الطارئة على الوضع الاجتماعي والثقافي العام من جهة ومن جهة أخرى بفعل التأثيرات الكثيرة الداخلية والخارجية على هذه المجتمعات، وكذا بروز الكثير من المشكلات المرتبطة بواقع الأقليات وممارساتها وعلاقاتها بالمجتمعات التي تعيش فيها، أين كثر مؤخرا وعلى كل المستويات تناول مسائل الحقوق والحريات على اختلافها، أين يرتبط جزء كبير منها، بواقع الأقليات، وبالظروف التي يتم من خلالها محافظتها على هويتها ووجودها وديمومتها، هذه الأخيرة التي لا تتأتى إلا من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية والثقافية والتي تتميز بدورها بدرجة من الخصوصية داخل مجتمع له من المكونات الثقافية ما يجعل منه قادرا على ممارسة ضغوط كبيرة على الأقليات سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ويطرح في نفس الوقت مختلف مكونات الموضوع للدراسة والتشخيص والتحليل المستفيض.

الهوامش:

(**1**). حيدر إبراهيم علي، (2002)، أزمة الأقليات في الوطن العربي، ط1، دمشق، سوريا: دار الفكر المعاصر، ص21.

(2). أحمد زكي بدوي، (1986)، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، لبنان: مكتبة بيروت، ص400.

(3). حيدر إبراهيم علي، (2002)، مرجع سابق، ص22.

(4). أحمد وهمان، (2007)، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، الإسكندرية، مصر: ألكس لتكنولوجيا المعلومات، ص34.

(5). وائل أنور بندق، (2005)، الأقليات وحقوق الإنسان، الإسكندرية، مصر: دار المطبوعات الجامعية، ص34.

(6). أحمد وهمان، (2007)، مرجع سابق، ص116.

(7). أحمد وهمان، (2007)، مرجع سابق، ص122.

(8). أنتوني غدنز، ترجمة فايز الصباغ، (2005)، علم الاجتماع، ط1، بيروت، لبنان: المنظمة العربية للترجمة، ص327-335.

(9). جمال الدين عطية محمد، (2007)، نحو فقه جديد للأقليات، ط2، القاهرة، مصر: دار السلام، ص42-44.

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

(10). وائل أنور بندق، (2005)، مرجع سابق، ص34-35.

(11). جمال الدين عطية، (2007)، ص52.

(12). مجموعة باحثين، (2013)، الأقليات الدينية والإثنية بعد الربيع العربي، ط1، دبي، الإمارات العربية المتحدة: مركز المسار للدراسات والبحوث، ص14.

(13). صالح أبو جادو، (2014)، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، ط1، عمان، الأردن: دار المسيرة، ص09.

(14). أنتوني غدنز، (2005)، مرجع سابق، ص88.

(15). صالح أبو جادو، (2014)، مرجع سابق، ص11.

(16). إبراهيم ناصر، (1996)، علم الاجتماع التربوي، ط2، بيروت، لبنان: مكتبة الرائد العلمية، ص130.

(17). معن خليل عمر، (2004)، التنشئة الاجتماعية، ط1، عمان، الأردن: دار الشروق، ص172.

(18). السيد عبد القادر شريف، (2004)، التنشئة الاجتماعية للطفل العربي في عصر العولمة، ط4، القاهرة، مصر: دار الفكر العربي، ص10-11.

(19). معن خليل عمر، (2004)، مرجع سابق، ص40-41.

قائمة المراجع:

1. إبراهيم ناصر، (1996)، علم الاجتماع التربوي، ط2، بيروت، لبنان،، مكتبة الرائد العلمية.
2. أحمد زكي بدوي، (1986)، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، لبنان، مكتبة بيروت.
3. أحمد وهمان، (2007)، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، الإسكندرية، مصر، ألكس لتكنولوجيا المعلومات.
4. السيد عبد القادر شريف، (2004)، التنشئة الاجتماعية للطفل العربي في عصر العولمة، ط4، القاهرة، مصر، دار الفكر العربي.
5. أنتوين غدنز، ترجمة فايز الصباغ، (2005)، علم الاجتماع، ط1، بيروت، لبنان، المنظمة العربية للترجمة.
6. جمال الدين عطية محمد، (2007)، نحو فقه جديد للأقليات، ط2، القاهرة، مصر، دار السلام.
7. حيدر إبراهيم علي، (2002)، أزمة الأقليات في الوطن العربي، ط1، دمشق، سوريا، دار الفكر المعاصر.
8. صالح أبو جادو، (2014)، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، ط1، عمان، الأردن، دار المسيرة.
9. مجموعة باحثين، (2013)، الأقليات الدينية والإثنية بعد الربيع العربي، ط1، دبي، الإمارات العربية المتحدة، مركز المسار للدراسات والبحوث.
10. معن خليل عمر، (2004)، التنشئة الاجتماعية، ط1، عمان، الأردن، دار الشروق.
11. وائل أنور بندق، (2005)، الأقليات وحقوق الإنسان، الإسكندرية، مصر، دار المطبوعات الجامعية.
12. يوسف المطيري، (2013)، اليهود في الخليج العربي، ط6، دبي، الإمارات العربية المتحدة، دار مدارك للنشر.